

Distr.
GENERAL

S/1996/741
11 September 1996

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم للإمارات العربية
المتحدة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بناء على تعليمات من حكومتي بأن أحيل إليكم طي هذا نص الجزء المتعلق بمسألة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث: طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، والتي هي جزء لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حسبما ورد في البيان الختامي الصادر عن الدورة الستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس

الأمن.

(توقيع) محمد جاسم سمحان النعيمي

السفير

المندوب الدائم

مرفق

البيان الختامي الصادر عن الدورة الستين للمجلس الوزاري
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

المنعقد يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
مدينة الرياض - المملكة العربية السعودية

العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات
العربية المتحدة:

استعرض المجلس الوزاري مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية احتلالها للجزر الثلاث: طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ لاحظ استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي الى تكريس احتلالها للجزر الثلاث إمعانا في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، وآخرها قيام الحكومة الإيرانية بتدشين مستودع ومصنع لتجهيز الأسماك في جزيرة أبو موسى في ١٩٩٦/٨/٣١، مما يشكل إصرارا على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة، كرر المجلس أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول إعلان دمشق ومجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية الداعية الى حل هذا النزاع حلا سلميا. كما عبر المجلس الوزاري عن استنكاره للإجراءات الإيرانية المتتالية في الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقه من عواقب إمعان الحكومة الإيرانية في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في الجزر الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، بما يمثل انتهاكا لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وتعديا على حقوقها في هذه الجزر ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر ويتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

وإذ جدد المجلس الوزاري تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، وأعرب عن ارتياحه من موافقة مجلس الأمن الدولي على إبقاء قضية الجزر ضمن المسائل المعروضة على جدول أعماله، كرر دعوته للحكومة الإيرانية الى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن تنفيذ أية إجراءات من طرف واحد، وإزالة أية إجراءات أو منشآت سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية الى محكمة العدل الدولية.